



لجنة أهالي المخطوفين
والمفقودين في لبنان

علم وخبر ٢٩/أد

٢٠٢٠/٢/٣

كتاب مفتوح إلى حضرات

السيد رئيس مجلس الوزراء، السيدات والسادة الوزراء

دولة الرئيس،

معالي وزيرة العدل،

معالي الوزيرات والوزراء ،

توفيراً للوقت، وتذكيراً بوجوب طي ملف مفقودي الحرب، نتوجه إليكم بكتابنا هذا وأنتم تضعون البرنامج الوزاري لاستلام مقاليد السلطة التنفيذية في ظروف متأزمة لنؤكد أهمية حل قضيتنا وألوية إدراجها ضمن رزمة أولويات تؤسس لإنقاذ الوطن.

إن انتفاضتنا، نحن أهالي المفقودين، التي بدأت منذ ٣٨ سنة من أجل الكشف عن مصير أحبائنا ما تزال "مكانك راوح" (١٩٨٢).

نحن تمكنا من انتزاع قانون الأشخاص المفقودين والمخفيين قسراً. قانون كلفنا ٣٦ عاماً من النضال السلمي والدؤوب (رقم ١٠٥ تاريخ ٢٠١٨/١١/٣٠). قانون كرس حقنا بمعرفة مصائر ذوينا أحياء كانوا أو أمواتا. جننا نطالبكم بتطبيق هذا القانون.

هذا القانون صار عمره ١٤ شهرا دون أن يصدر مرسوم تشكيل الهيئة الوطنية المستقلة المنوط بها الكشف عن مصير المفقودين والمخفيين قسراً، وإعطاء الإجابات الواضحة والأكيدة لعائلاتهم، وفق ما تنص عليه المادة (١٠) منه.

إن مشروع مرسوم تشكيل هذه الهيئة يقبع في أدرج رئاسة مجلس الوزراء مرسلأ من قبل وزارة العدل منذ شهر تموز ٢٠١٩، ولم يُدرج على جدول أعمال أي جلسة لمجلس الوزراء وحتى التاريخ التشريعي لاستقالة الحكومة بفعل الانتفاضة الشعبية.

دولة الرئيس،

معالي وزيرة العدل،

معالي الوزيرات والوزراء ،

لقد استمعنا بإهتمام وبملاء الثقة إلى خطاب دولة الرئيس بعد تشكيل الحكومة. إسمحوا لنا إن نرى في تبني قضيتنا من ضمن أولويات برنامج الحكومة العتيدة وفي الإسراع في إصدار مرسوم تشكيل الهيئة الوطنية المستقلة للكشف عن مصير المفقودين والمخفيين قسراً معياراً جدياً لترجمة ثقتنا بمصداقية حكومتكم في التزامها وتبنيها لمطالب هذه الانتفاضة وانتشال بلدنا من الهوة التي تتخبط فيها. وحيث أن "لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان" هي رحم هذه الانتفاضة الشعبية، فهي ترفض أن تبقى قضيتها على لائحة الانتظار ٣٦ سنة إضافية لتطبيق القانون.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام

وداد حلواني

عن لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان